

وأوضح أن هذه الجريمة تُظهر مرة أخرى مدى استهتار إسرائيل بحياة المدنيين الأبرياء، وتنكرها للأعراف والقواعد والقوانين والقرارات الدولية. كما أنها تظهر مدى الحاجة لوضع حد للسياسة العدوانية التي تمارسها إسرائيل وفي مقدمة ذلك رفع الحصار عن شعبنا وخاصة في قطاع غزة دون قيد أو شرط.

وطالب المجلس المجتمع الدولي بإدانة هذه الجريمة، وأكد أنه آن الأوان لترجمة القرارات الدولية الداعية لرفع الحصار، التي سبق وأعلنت في أكثر من مناسبة، بدءاً من مؤتمر شرم الشيخ لإعادة إعمار القطاع، والبيان الأوروبي في كانون أول/ ديسمبر الماضي، وكافة المواقف الدولية الأخرى، إلى مواقف عملية تلزم إسرائيل برفع الحصار عن قطاع غزة، واحترام وحدة الأرض الفلسطينية.

وأعطى المجلس توجيهاته لوزارة الشؤون الخارجية للتحرك الفوري مع السفراء المعتمدين لدى السلطة الوطنية، بالإضافة إلى التحرك على صعيد كافة المؤسسات والمنظمات العربية والإسلامية ودول عدم الانحياز ومؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن لإدانة هذه الجريمة والتحرك الفاعل لضمان رفع الحصار عن قطاع غزة.

واعتبرت الحكومة أن الرد الفلسطيني على هذه الجريمة يتمثل في ضرورة الإسراع في إنهاء حالة الانقسام، وهي تدعو كافة الأطراف، وخاصة حركة حماس، إلى التجاوب مع المساعي الهادفة إلى تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة الوحدة للوطن ومؤسساته، وتوحيد الجهود والمواقف الفلسطينية ضد سياسات الاحتلال المتمثلة بالحصار والاستيطان، واستنهاض طاقات شعبنا في الخلاص من الاحتلال وبناء الوطن ومؤسساته.

وتوجهت الحكومة بتحية تقدير وإكبار إلى جميع المتضامنين، وبالتعازي الحارة إلى عائلات الضحايا، وإلى عموم أبناء شعبنا وكافة الأحرار في العالم، والتمنيات للجرحى بالشفاء العاجل.

واتخذت الحكومة بناءً على توجيهات السيد الرئيس، الإجراءات اللازمة للحداد الرسمي لمدة ثلاثة أيام وتنكيس الأعلام على كافة المقرات الرسمية.

وقرر مجلس الوزراء اعتبار ضحايا هذه الجريمة شهداء القضية الفلسطينية، وفتح سجل لتقبل التعازي في مقر وزارة الخارجية، وبيوت عزاء في مقرات كافة المحافظات.

(.....)

وثيقة رقم 124 :

تصريح وزير الخارجية البريطاني ويليام هيغ حول الاعتداء الإسرائيلي على سفن أسطول الحرية¹²⁴

31 أيار/ مايو 2010

إنني أشجب مقتل ناشطين خلال عملية اعتراض أسطول المساعدات المتجه إلى غزة. وقد طلبنا الحصول على المزيد من المعلومات والسماح بشكل عاجل بمغادرة أي مواطنين بريطانيين مرتبطين بالأسطول.



ولقد دأبنا على النصح بعدم محاولة الوصول إلى غزة بهذه الطريقة نظراً للمخاطر المحيطة بها. لكن في نفس الوقت هنالك حاجة واضحة لأن تمارس إسرائيل ضبط النفس وتتصرف وفقاً لالتزاماتها الدولية. سيكون من الضروري تقصي الحقائق حول هذا الحادث، وخصوصاً التحقق مما إذا كان قد تم اتخاذ ما يكفي من تدابير لمنع وقوع قتلى وإصابات.

تؤكد هذه الأنباء مدى أهمية رفع القيود المفروضة على دخول غزة وفق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1860. إن إغلاق المعابر غير مقبول ويؤدي لنتائج عكسية. وليس هنالك رد من المجتمع الدولي على هذه المأساة أفضل من التوصل بشكل عاجل لتسوية للأزمة في غزة.

أطالب الحكومة الإسرائيلية بفتح المعابر للسماح بدخول المساعدات إلى غزة دون أي قيود، ومعالجة القلق العميق تجاه الوضع الإنساني والاقتصادي المتدهور في القطاع وتأثيره على جيل من الشباب الفلسطيني.

وثيقة رقم 125 :

بيان مجلس الأمن الدولي حول الاعتداء الإسرائيلي على سفن أسطول الحرية¹²⁵

1 حزيران/ يونيو 2010

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن 6326 المعقودة في 1 حزيران/ يونيو 2010، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين":

يُعرب مجلس الأمن عن بالغ أسفه للخسائر في الأرواح والإصابات الناجمة عن استخدام القوة خلال العملية العسكرية الإسرائيلية التي نُفذت في المياه الدولية ضد القافلة البحرية المتجهة إلى غزة. ويُعرب المجلس في هذا السياق عن إدانته لهذه الأعمال التي أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن عشرة مدنيين وإصابة الكثيرين بجروح ويقدم تعازيه إلى أسرهم.

ويطالب مجلس الأمن بالإفراج فوراً عن السفن وعن المدنيين الذين تحتجزهم إسرائيل. ويحث المجلس إسرائيل على أن تتيح فرص الوصول الكاملة للجهات القنصلية، وتسمح للبلدان المعنية باسترداد القتلى والجرحى فوراً، وتكفل إيصال المساعدات الإنسانية من القافلة إلى وجهتها.

ويحيط مجلس الأمن علماً ببيان الأمين العام للأمم المتحدة بشأن ضرورة إجراء تحقيق كامل في هذه المسألة، ويطالب المجلس بتحقيق عاجل يتسم بالحياد والمصداقية والشفافية ويتماشى مع المعايير الدولية.